المدخل

أحمد جودت باشا

ومكانته فى الفكر الإسلامى فى مرحلته العثمانية

ولد "أحمد بن الحاج إسماعيل أغا بن الحاج على أفندى" والمعروف باسم "أحمد جودت باشا "عام ١٨٢٤م فى "لوفْچَه" إحدى قرى بلغاريا، وكانت آنذاك جزء من الدولة العثمانية. وتلقى تعليمه الأول على يد مفتى القرية. وفى هذه المرحلة، كان جودت يتمتع برغبة قوية فى القراءة خاصة فى الفقه الإسلامى. ولما بلغ السابعة عشرة من عمره، ارتحل إلى إستانبول فى عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م لمواصلة تعليمه فى مدرسة جامع السلطان "محمد الفاتح".

صادف مجيء جودت باشا إلى إستانبول ، نفس العام الذى بدأ فيه العالم الإسلامى ممثلا فى الدولة العثمانية التوجه الرسمى نحو التشكيل المدنى (= العلمانى) للدولة والمجتمع، وهى المرحلة المعروفة اصطلاحا باسم "مرحلة التنظيمات العثمانية" أى إعادة تنظيم الدولة المسلمة وفق القوانين المدنية (= العلمانية) فى الحكم والإدارة والتشريع.

تثقف جودت باشا من خلال الدراسة النظامية ثقافة عثمانية أصيلة، فدرس الفقه وعلومه، واللغتين العربية، والفارسية. وأتقن لغات الثقافة الإسلامية الثلاث، واهتم بقراءة التاريخ العام، والتاريخ الإسلامى، ثم اتجه لاستكمال ثقافته بتعلم اللغة الفرنسية لكى يتمكن من الاطلاع على الثقافة الفرنسية وفهم كنهها، وكانت هذه الثقافة تشق طريقها فى العالم الإسلامى بقوة بوصفها ثقافة التحديث التى صارت مطلبا أساسا لدى النخبة من مثقفى العالم الإسلامى فى القرن التاسع

عشر. ومن خلال هذه اللغة الفرنسية، كون جودت باشا رأيه عن الحضارة، والنظم الغربية، والفلسفات الأوروبية الحديثة. وبهذا جمع جودت بين الثقافتين الفقهية والغربية، فتميز بين طبقة العلماء الذين رأوا أن تعلم اللغة الفرنسية أمر مغاير لثقافة العلماء آنذاك. كما تميز بين رجال الحكم والإدارة بثقافته الفقهية، فكان بذلك متميزا بين الفريقين. غير أن تعرفه على الفكر والثقافة الغربية، زاده تمسكا بالثقافة الإسلامية، وزاده ارتباطا بالإسلام فكريا وعمليا، وهو ما شكَّل الإطار العام لفكره الإصلاحى.

وعندما بلغ جودت باشا الرابعة والعشرين من عمره، رشحته دار الإفتاء ليكون مستشارا لرشيد باشا الصدر الأعظم أى رئيس وزراء الدولة العثمانية، ليستعين به فى شرح وتوضيح مدى توافق حركة التحديث المدنى التى يقودها رشيد باشا مع الشريعة الإسلامية. لكون جودت باشا ـ كما وصفه رشيد باشا بعد ذلك ـ "عالم ناضج الفكر، وعلى دراية جيدة بالشريعة الإسلامية".

كان لقاء جودت باشا برشيد باشا، بداية مرحلة جديدة فى حياة "جودت" العملية، إذ تعرف عن طريقه بكل من عالى باشا، وفؤاد باشا تلميذا رشيد باشا، وهؤلاء الثلاثة هم أقطاب حركة التغريب والتحديث المدنى فى الدولة العثمانية، ومن خلالهم ولج جودت باشا الحياة السياسية، ووقف على مجرياتها فى تلك المرحلة المهمة من تاريخ الدولة العثمانية.

قام جودت باشا فى تلك الفترة بمهام رسمية بتكليف من "رشيد باشا"، وفى أولى هذه المهام وكانت سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٨م بدَّل "جودت باشا" زِىَّ العلماء، وارتدى زى رجال الدولة ليتواءم مع متطلبات وظائفه المدنية، مما أوجد تقاربا بينه وبين رجال الحكم والإدارة.

وفى عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م، عين "جودت " رئيسًا لدائرة التنظيمات فى مجلس شورى الدولة، ثم وزيرًا للأوقاف ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م، فوزيرًا للمعارف فى العام نفسه، ثم وزيرًا للمعارف للمرة الثانية ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م.

وفى عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م، كلفه مجلس المعارف بكتابة تاريخ الدولة العثمانية ابتداء من عام " ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م إلى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م. ثم عين مؤرخًا رسميًّا للدولة " ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م وشغل هذه الوظيفة حتى عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م.

استطاع "جودت" من خلال عمله مؤرخا رسميا للدولة العثمانية، وكذا علاقاته الوثيقة بأقطاب عصره، أن يطلع على كثير من وثائق الدولة المهمة التى أسهمت فى تكوين فكره السياسى والإصلاحى الذى جاء فى إطاره العام ملتزما بالثقافة الإسلامية، ومرنا فى قبول التحديث الذى لا يمس الجوهر الإسلامى للدولة.

اشترك جودت باشا من خلال الوظائف التى شغلها، فى مهام رسمية ذات أهمية سياسية منها؛ إقرار الأوضاع السياسية والإدارية فى منطقتى شرق الأناضول والبلقان، لقطع الطريق أمام تدخل روسيا فى تلك المناطق بشكل يهدد الدولة العثمانية، كما اشترك فى اللجنة التى قامت بوضع الدستور العثمانى ١٨٧٦م، ثم عين واليًا لسورية، فوزيرًا للتجارة، وشغل منصب قائمقام الصدر الأعظم مدة تسعة عشر يومًا فى عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٧م، ثم اعتزل الحياة العملية ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، وتوفى فى ١٣١٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٩٥م، فى حى "بَبَك" فى إستانبول عن واحد وسبعين عاما.

عصره:

عاصر جودت باشا خمسة من سلاطين الدولة العثمانية هم محمود الثانى، وعبد المجيد الأول، وعبد العزيز، ومراد الخامس، وعبد الحميد الثانى. كما عاش حوالى سبعين عاما من القرن التاسع عشر، وهو قرن كانت فيه أطماع دول أوروبا الاستعمارية ورغبتها فى تفكيك العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص، ومن ثم السيطرة عليه، قد دخلت مرحلة التنفيذ.

فى هذه المرحلة التى عاصرها جودت باشا، عاشت الدولة العثمانية والعالم الإسلامى كله مرحلة التحول فى النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية نحو

النظم الأوروبية العلمانية، وما اعترى المسلمين فيها من ازدواجية الفكر، وهى السمة المميزة لفترات التحول من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، وقد أنتجت هذه المرحلة مشكلات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية جديدة على المجتمع العثمانى، نتيجة تخلى الدولة عن نظمها الأصيلة، وتسللت مفاهيم العلمانية والقومية إلى الفكر العثمانى، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة العثمانية على تحقيق ما كان رجال الإدارة العثمانية ـ الذين قادوا مرحلة التحول هذه ـ يتوقعونه من نتائج على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى رأس هذه المشكلات وضع غير المسلمين فى الدولة العثمانية، وهو المدخل الذى اخترقت منه الدول الغربية التكوين السياسى للدولة العثمانية.

فالدولة العثمانية دولة مسلمة، استغرقت فتوحاتها فى أوروبا السنوات المائتين الأولى من عمرها الذى يزيد على ستمائة عام، أى أن غير المسلمين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من مواطنيها منذ قيام دولتهم. وكانت النظم المرعية فى الدولة العثمانية تعترف لكل طائفة من طوائف غير المسلمين، بشخصية معنوية مستقلة، وهو ما يعرف بنظام الملل. ومن هذا المنطلق أولى العثمانيون غير المسلمين فيها عهدا وميثاقا يضمن لهم حرية العبادة، وحرية التعليم وفق المناهج التى يرونها الأنفع والأصلح لهم، وحرية التقاضى فيما بينهم أمام قضاة منهم فيما يتعلق بتعاملاتهم وأحوالهم الشخصية، وأعطت لزعمائهم الروحيين سلطات خاصة فى شئون أبناء طائفتهم. وكانت السلطات الممنوحة للبطاركة تجعل من البطريركية دولة داخل الدولة. كل هذه الحقوق كانت فى مقابل أن يحترم غير المسلمين فى الدولة العثمانية حقوق الدولة المتكفلة بحمايتهم ورعايتهم.

هذا النظام الذى اتخذه العثمانيون أساسا فى التعامل مع مواطنيهم العثمانيين هو نظام راق، كفل لغير المسلمين الحرية الكاملة. حدث ذلك فى الوقت الذى كان الاضطهاد الدينى ومحاكم التفتيش تجرى فى إسبانيا والغرب على قدم وساق، وكان العثمانيون أول أمة فى التاريخ الحديث، تأخذ بمبدأ الحرية الدينية باعتباره الدعامة الأساسية لقيام الدولة. فضلا عن هذا، فالدولة الإسلامية لم تعرف العنصرية،

ولـم يكن لعنصر بعينه السيادة على إدارة الدولـة، على عكس سائر الإمبراطوريات فى التاريخ؛ فالإمبراطورية النمساوية سيطر عليها العنصر الألمانى، كذلك الإمبراطورية الروسية سيطر عليها العنصر الروسى، والإمبراطورية البريطانية سيطر عليها العنصر الإنكليزى، أما الدولة العثمانية فمنذ قيامها لم تحكمها القومية، إنما حكمها الدين، وهو المساواة الإسلامية(١).

وعندما تأخرت الدولة العثمانية عن إدراك النهضة الصناعية التى مكنت أوروبا منذ القرن السادس عشر من تطوير أسلحتها وجيوشها، واستحداث نظم اقتصادية وإدارية جديدة، ومن ثم تحركت توجهاتها الاستعمارية، عندئذ، وضعت هذه الدول الأوروبية نصب عينيها تفكيك الدولة العثمانية، وتقسيمها إلى شعوب.

بدأت دول أوروبا الاستعمارية فى ممارسة ضغوطها الداخلية والخارجية على الإدارة العثمانية، مستغلة الوضع الاقتصادى المتعثر، الذى ساقتها إليه النخبة التى قادت مرحلة التحديث والتنويـر. كما بدأت فى إثارة غير المسلمين فى الدولة العثمانية ـ وهم أعراق وطوائف شتى ـ ليعلنوا عن رغبتهم فى التخلص من نظام الملل ـ الذى يحفظ لكل ملة هويتها الثقافية والدينية ـ والخضوع لسلطة الدولة المباشرة من خلال المطالبة بتطبيق نظام المواطنه القائم على الحرية والإخاء والمساواة بالمفهوم الغربى. هذا بالإضافة إلى الخطر الذى كان يحيق بالدولة العثمانية بسبب روسيا الطامعة فى التوسع فى القفقاس، وشرق الأناضول والبلقان، على حساب الدولة العثمانية.

---

(1) يقول أحد المؤرخين الأوروبيين فى بيان أن تسامح العثمانيين مع غير المسلمين ومع القوميات غير التركية قد أضر بها فى القرن التاسع عشر: "إن الأتراك لو لم يكونوا متسامحين فى أيام قوتهم فى القرن الخامس عشر والسادس عشر، ولو كانت الدولة العثمانية قومية بالشكل الذى اتبعه اليونان والبلغار والصرب فى القرن التاسع عشر أثناء ثوراتهم لتكوين دولتهم القومية لبقى أتراك القرن التاسع عشر على قيد الحياة ولم يتعرضوا للطرد والإبادة التى تعرضوا لها فى تلك المناطق خلال القرن التاسع عشر، ولكان المسيحيون هم الذين طردوا من البلقان وتركوا وراءهم أراض تركية مسلمة بكل معنى الكلمة، انظر،جستن مكارثى، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (١٨٢١-١٩٢٢) ترجمة فريد الغزى، ط١، سورية ٢٠٠٥م، قدمس للنشر والتوزيع، ص ٣٦-٣٧.

إلى جانب هذه الأخطار الخارجية، فقد بدأ القرن التاسع عشر والدولة العثمانية تعانى من مشكلات داخلية، منها ثورات ولايات البلقان، وخيانة الأرمن فى شرق الأناضول بتحالفهم مع روسيا القيصرية، وهجرات المسلمين من القفقاس إلى الأناضول بعد اجتياح روسيا لبلادهم.

وكانت أهم وأخطر هذه المشكلات، هى خروج محمد على والى مصر على سلطة الدولة العثمانية، وسعيه لإقامة دولة موازية لها، أو بديلة عنها، يكون مركزها القاهرة. وتعتمد هذه الدولة التى يسعى إلى إقامتها على أسس مدنية (= علمانية)، وتتبنى فكرة المواطنة، واندفع بكامل طاقته فى اتجاه بناء الدولة الحديثة التى يرغب فى إقامتها. فتوغل فى بلاد الشام والأناضول، واتخذ طريقه إلى القسطنطينية لمحاربة السلطان العثمانى الذى يمثل المرجعية الشرعية لولاية محمد على.

استطاع محمد على أن يهزم جيش الدولة العثمانية فى موقعة نزيب (نصيبين) سنة ١٨٣٩م، وأصبح يمثل خطرا حقيقيا بالنسبة للدولة العثمانية.

فى ذلك الوقت، وبسبب تحركات محمد على، اشترطت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، ضرورة أن تحدِّث الدولة العثمانية مؤسساتها على أسس مدنية (= علمانية)، أى أن يُفرض على الدولة العثمانية نظام جديد يضمن أن تتبنى الدولة القوانين الجديدة المقتبسة من النظم الأوروبية فى الإدارة والسياسة، وأن تعطى مزيدا من الحقوق للرعايا غير المسلمين فى الدولة العثمانية ـ ممن يتمتعون برعاية وحماية الدول الأوروبية ـ بدعوى تهدئتهم حتى لا يسعوا للانفصال عن جسم الدولة، وهذا التحديث الذى وصف بأنه حركة إصلاح مدنى، هو شرط مبدئى لدول أوروبا، فإذا استجابت الدولة العثمانية لهذا الشرط، عندئذ تقدم الدول الأوروبية يد المساعدة فى حل الأزمة المصرية العثمانية.

رضخت الدولة العثمانية لهذا الشرط بضغوط من النخبة المثقفة من رجال الدولة العثمانية. الذين رأوا فى الغرب النموذج الواجب الاتباع لتحقيق الحداثة، وكذا خضعت لضغوط الدول الأوروبية التى لم تر فى نظام الملل الذى تتعامل الدولة

العثمانية بموجبه مع رعاياها من غير المسلمين سوى ما رأته سلبيا، وما اعتبرته أساس عدم استقرار الوضع الداخلى فى الدولة، وأغفلت الحرية الكاملة التى يتمتع بها غير المسلمين فى مختلف شئونهم.

أعلنت الدولة العثمانية برنامجها الحداثى، ووضعت إطارا جديدا لحكومتها وقوانينها لتنظيم شئونها وفق المنهج المدنى (= العلمانى)، ويقرّ مبادئ الحرية والإخاء والمساواة بين جميع رعايا الدولة على اختلاف مذاهبهم بالمفهوم الأوروبى، ويستلهم الفكر الغربى فى التقنين وإقامة المؤسسات، وكذا العمل بنظم الغرب فى الإدارة والحكم، والاتجاه نحو التشكيل المدنى (=العلمانى) للدولة والمجتمع.

تبنى الصدر الأعظم العثمانى ـ أى رئيس الوزراء المخضرم ـ مصطفى رشيد باشا، وجهة النظر الإنجليزية، لتعلن الدولة رسميا فى عام ١٨٣٩م مرسوما عرف باسم مرسوم كلخانه، جاء فيه أن الدولة العثمانية ترى "من الآن فصاعدا، أهمية ولزوم وضع قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك الدولة العثمانية" وقررت أن تتبنى رسميا مبادىء الحرية، والإخاء، والمساواة بالمفهوم الأوروبى بين جميع رعاياها على اختلاف مللهم وأعراقهم كخطوة أولى فى طريق الإصلاح والتحديث وفق المنهج الذى اقترحته إنجلترا القوى العظمى آنذاك.

تأكد اتجاه الدولة العثمانية، فى منح غير المسلمين حقوق المواطنه بالمعنى الغربى، وإلغاء نظام الملل، بإصدار مرسوم التنظيمات الثانى الذى عرف باسم خط همايون فى عام ١٨٥٦م. وارتبط صدوره أيضا ـ كالمرسوم الأول ـ بظهور خطر خارجى يهدد الدولة، وهى الحرب الروسية العثمانية المعروفة بحرب القرم، وكان إعلان هذا المرسوم الثانى، هو الشرط لاشتراك الدولة العثمانية فى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس فى فبراير ١٨٥٦م، لتسوية مسألة الحرب.

كان السفير الإنجليزى فى إستانبول "ستراتفورد رودوقليف" وراء إصدار هذين المرسومين الأول والثانى من خلال علاقته الوطيدة بالنخبة السياسية وأقطاب رجال التنظيمات (رشيد، وعالى، وفؤاد باشا)، وهذان المرسومان يمثلان الخطوة الأولى والأساس فى برنامج تفكيك الدولة العثمانية.

أكد المرسوم الثانى كل ما جاء بالمرسوم الأول، وقطع شوطا بعيدا فى مسألة التغريب، وبه تخلصت الدولة العثمانية نهائيا من نظمها الأصيلة التى قامت عليها لمدة خمسة قرون، وبالتالى تخلصت من ازدواجية النظم والقوانين والإدارة التى أوجدها المرسوم الأول، مع إضافة امتيازات جديدة وحصانات لغير المسلمين فى الدولة.

وضعت التنظيمات الدولة العثمانية "أى دولة الخلافة الإسلامية" وجها لوجه مع القوانين الأوروبية، فقد كانت بمنزلة انقلاب فى بنية الدولة العثمانية وقوانينها ومؤسساتها، فى حين أن الغالبية العظمى من العثمانيين على كافة المستويات الفكرية والاجتماعية، لم تكن مستعدة من الوجهة الفكرية لتقبل هذه النقلة التى أتت بها التنظيمات العثمانية. فأدت إلى ظهور مجموعة جديدة من المشكلات فى الدولة العثمانية على المستوى السياسى والفكرى والاجتماعى.

نجحت التنظيمات فى إنشاء جيش عثمانى حديث أتاح لهم توسيع السلطة المركزية للدولة، لكنهم لم يقدروا على الصمود فى وجه أعدائهم الخارجيين، فالوقت لم يكن كافيا لتقوية الجيش الجديد وتدريبه بشكل يسمح له بالتصدى لجيوش الدول الأوروبية الأفضل تدريبا وتسليحا، فضلا عن أن الدولة العثمانية، كانت مطوقة بخصوم أقوياء لم يتيحوا لها الوقت لتنظيم أوضاعها الداخلية. فبناء الدولة والجيش الحديثين، كان يحتاج إلى الوقت والمال، وكلاهما غير متوفر لها، بينما كان متوفرا لأعدائها خصوصا روسيا. فخاضت الدولة العثمانية بعد إلغاء نظام الجيش القديم، حروبا ضد روسيا فى أعوام ١٨٢٨-١٨٢٩م، و١٨٣٢-١٨٣٣م، و١٨٣٩-١٨٤٠م، و١٨٥٣-١٨٥٦م، و١٨٧٧ - ١٨٧٨م، بالإضافة إلى حوادث العصيان المسلح فى شرق الأناضول التى يقطنها الأكراد، والأرمن، والجركس المهاجرون من القفقاس، والبلقان فى البوسنة، والهرسك، والجبل الأسود، والبلغار، كل هذا أجبر الدولة على خوض الحروب باستمرار وهى لم تكمل تحديث جيشها، فاستنفدت هذا الجيش، كما استنفدت مواردها المالية التى كانت بحاجة إليها للتحديث. ولم

تسفر هـذه الحرب سوى عن خسائر للدولة العثمانية، وفقد أراضيها، وتردى الأوضاع الداخلية. هذا الوضع الذى صارت إليه الدولة العثمانية أتاح للأقليات العثمانية والتوسع الروسى أن يؤديا دور مهمّـا فى تفكيك الدولة العثمانية[1].

التداعيات السياسية لبرنامج الحداثة الغربى:

أفسحت المبادئ الجديدة التى جاء بها هذا البرنامج الحداثى القادم من الغرب، المجال بصورة أكبر أمام تدخل دول أوروبا الاستعمارية ـ وعلى رأسها إنجلترا، وفرنسا، بالإضافة إلى روسيا، والنمسا ـ فى علاقة الدولة العثمانية مع مواطنيها غير المسلمين بدعوى مراقبة مدى التزام الدولة بتطبيق مبدأ المواطنة، وبالتالى اتسع نفوذ قناصل وسفراء هذه الدول داخل الدولة العثمانية.

من أهم نتائج هذا البرنامج الحداثى الذى وضعت مبادِؤه بشكل إجمالى فى الخط الهمايونى، أن اعتبر هذا الخط الهمايونى بمنزلة التزام دولى من جانب الدولة العثمانية تضمنته المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس التى نصت على:

"إن سلطان الدولة العثمانية، لعنايته بخير رعاياه جميعا، فقد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات البين بينهم، وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم فى الأديان والجنس، وأخذ فى ذمته مقصده الخيرى نحو النصارى القاطنين فى بلاده. وحيث كان من رغبته أن يبدى الآن شهادة جديدة على نيته فى ذلك، عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس منه، فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ".

وبذا أصبحت هذه المبادئ التى نص عليها مرسوم التنظيمات الثانى أمرا ملزما للدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية لا يملك السلطان إلغاءه، أو تغييره بدون موافقة الدول المشاركة فى المؤتمر.

وكان هذا بداية اختراق أوروبا لسيادة الدولة العثمانية على مواطنيها. وتوالت

(1) انظر،جستن مكارثى، المرجع السابق، ص٢٧-٢٨.

التدخلات الأوروبية بدعوى اضطهاد الدولة العثمانية لغير المسلمين، وعدم تمتعهم بكافة الحقوق السياسية التى قررتها التنظيمات العثمانية. وأفسح بعض رجال الدولة ممن ولاؤهم للغرب أكثر من ولائهم لدولتهم، أفسحوا لدول أوروبا المجال للتدخل فى شئون الدولة، وذلك عن طريق غرس فكرة الخوف من الخطر الخارجى فى ذهن السلطان العثمانى.

إن ليبرالية الحكم العثمانى إزاء الأجانب والرعايا غير المسلمين، وفق ما نص عليه مرسوما التنظيمات الأول والثانى، جعلت رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين ينظرون إلى الدول الأوروبية على أنها حامية لحقوقهم قبل الدولة العثمانية:

فاعتبر الكاثوليك أنفسهم فى حماية فرنسا.

واعتبر الأورثوذكس أنفسهم فى حماية روسيا.

والبروتستانت فى حماية إنجلترا[1].

وازداد الارتباط بين الأقليات غير المسلمة، وبين القوى الأوروبية، لاعتقاد الأقليات المتزايد أن تحقيق مكاسبها السياسية ورغبتها فى الانفصال عن الدولة، لا يتم بدون مساعدة خارجية، فجعلت من علاقتها بالدولة التى عاشت فى إطارها دوما، مسألة دولية. كما جعلت المبشرين الإنكليز والأمريكان، يطالبون بتنازلات غير عادية منها مهاجمة الإسلام علنا بهدف تنصير المسلمين، وإلغاء الأحكام الإسلامية الخاصة بالرّدة عن الإسلام. وحين قضى الباب العالى (فى عامى ١٨٦٤م، ١٨٦٥م) على كل احتمال للهجوم المباشر على الإسلام، سعى المبشرون للعمل على سقوط الدولة العثمانية، وأن تستبدل بها دولة تقوم فى إدارتها على أسس غربية مسيحية توجه البلاد نحو تحقيق أهدافهم بالنسبة للمسلمين والمسيحيين[2]. وازداد نشاط المبشرين فى إنشاء الكنائس والمعابد، وإصلاح وترميم ما تهدم منها، ووصل

(١) Nahid Dincer، Yabanci Ozel Okullar،Osmanli Imparatorlugunun Kultur Yoluyla Parcalanmasi،Istanbul tarihsiz،s.26.

(2) أحمد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، ط١، ١٩٨٢م، ص٢١٩-٢٢٠.

الأمر فى بعض الولايات إلى هدم بعض المساجد، أو تحويل بعض المساجد إلى كنائس. وتمتع هؤلاء المنصرون بحماية سفراء الدول الأوروبية وقناصلها [١].

ومع تزايد ارتباك الدولة نتيجة هذه الأوضاع الداخلية، وازدياد قوة التدخل الخارجى، وسعيه لكسب مزيد من الأتباع، وانتهاء نظام الملل، ليكون بدلاً منه نظام طائفى مهدد للاستقرار والهوية معا. فكل ملة تسعى للتحول إلى أمة، وتتمثل خصوصيتها الثقافية والدينية أداة فِكْرانية (أيديولوجية) لتبرير حصولها على مكاسب سياسية تخدم مشروعها الخاص. أى أن التنوع والتعدد على المستوى الاجتماعى والثقافى الذى ميز الدولة العثمانية على مدار التاريخ، تحول بفعل التدخل الأوروبى، إلى تعدد على المستوى السياسى، ليكون أساسا لبرنامج انفصالى يهدد وحدة الدولة والمجتمع.

بناء على هذا، شهد القرن التاسع عشر ظاهرة تمرد القوميات والأقليات ضد الدولة العثمانية، والرغبة فى الانفصال عنها، وكان للدول الأوروبية دورها فى إثارة هذه الأقليات وغير المسلمين فى البلقان وشرق الأناضول. وقد لعبت روسيا الدور الرئيس فى إثارة هذه الأقليات. فقد كانت سياسة روسيا منذ القرن السابع عشر تسير فى اتجاه التوسع على حساب الدولة العثمانية، والبحث عن سبيل للوصول إلى البحر المتوسط، والطريق إلى هذه المياه الدافئة لا بد وأن يكون من خلال الأراضى العثمانية، لذا ضغطت روسيا على الدولة العثمانية من خلال منطقتى البلقان وشرق الأناضول، وعملت على تقويض القوة العثمانية من الداخل بإثارة الطموحات القومية لدى رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين،"الأرمن فى الأناضول، والسلاف فى البلقان". وكانت الخطة الروسية ترمى إلى تقسيم أوروبا العثمانية إلى دويلات مسيحية متمتعة بالحكم الذاتى[٢]. وبالتالى تمثل العلاقات العثمانية الروسية والتدخلات الروسية فى البلقان وشرق الأناضول، ملمحا أساسا فى تاريخ الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر.

---

(1) Nahid Dincer،a.g.e.، s

(2) انظر، جستن مكارثى، ص ٨٦.

قدمت الثورة اليونانية عام ١٨٢١م نموذجا للثورات المستقبلية فى البلقان، وتكررت سياسة تخليص هذه المناطق من سكانها الأتراك والمسلمين باسم الاستقلال الوطنى، أى إبادة الجماعات العرقية والدينية المغايرة لسكان تلك المناطق، وهو المبدأ الذى اتبعه البلغار والروس والأرمن.

كان الأرمن مبعثرين فى جنوبى القفقاس وشرقى الأناضول، ولم يكونوا بأكثرية واضحة فى أى منطقة كبيرة حتى عام ١٨٠٠م. عاش الأرمن فى هذه المناطق كالمسلمين، وادعوا أنها أرضهم. وأقليتهم الحقيقية، هى التى جعلتهم يتحالفون مع الروس، وكان إقامة كيان أرمنى غير ممكن[1] دون مساعدة روسية.

وبسريان الفكر القومى فى الدولة العثمانية، ونزوع القوميات المختلفة إلى التمرد، وتأثير الروس الطامعين فى السيطرة على القفقاس وشرق الأناضول، تحركت لدى الأرمن فى الأناضول، ميولهم العرقية، القومية والدينية ضد الدولة العثمانية، واتجهوا إلى روسيا لمساعدتهم فى الحصول على حكم ذاتى، أو استقلال كامل، وهى الفكرة التى لاقت قبولا لدى قطاع من الأرمن. فخلال الحرب الروسية ضد الدولة العثمانية عام ١٨٢٨م دعا بطريرك الأرمن، كل الأرمن فى الولايات الشرقية من الأناضول إلى الانضمام إلى الجيش الروسى، والأمر نفسه فى حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م. بل إن بعض الأرمن هاجر إلى روسيا فى تلك الفترة، وظل بعضهم على ولائهم للإدارة العثمانية حفاظا على مكانتهم فيها.

يقول السلطان عبد الحميد الثانى: "لم تكن للأرمن منا شكوى قط. ولكن الروس لكى يصلوا إلى آمالهم فى بلغاريا، ولكى يقطفوا من الدولة العثمانية قطعة جديدة، لفوا الأرمن حول إصبعهم. وأرسلوا جواسيسهم صحبة قساوستهم ومعلميهم إلى الأرمن، فألبوهم علينا، وانغمس هؤلاء فى المغامرة.... وأصل الموضوع، أن الروس لم يكونوا يؤيدون قيام كيان أرمنى مستقل فى الأناضول، لأن فى داخل حدودهم أرمن يمكن أن ينادوا فى هذه الحالة بالانضمام إلى هؤلاء الأرمن

(1) جستن مكارثى،، ص٣٥-٥٤.

المستقلين، إنما كان هدفهم إثارة مشكلة كبيرة فى الدولة العثمانية"[1]. وهذا ما يبين أن روسيا لم تكن صادقة بشأن مساندة الأرمن من أجل قيام دولة أرمنية فى شرق الأناضول، إنما كانت تتخذ من مساندتها للأرمن وسيلة لفصلهم عن الدولة العثمانية، ثم ضمهم إلى أرمينيا الروسية، وبذلك يمكنها أن تجد منفذا إلى البحر المتوسط من خلال منطقة الإسكندرونة. وأن تقطع الصلة بين أتراك الأناضول، وأتراك آسيا الوسطى الخاضعين للسيطرة الروسية آنذك.

يضاف إلى هذا، أن سلطة الدولة العثمانية لم تكن كاملة فى مناطق شرق الأناضول، بسبب غلبة العامل القبلى، إذ إن معظم سكانها من الأكراد. وكانت المناطق التى يتركز فيها الأكراد وأيضا الأرمن مثل منطقة زيتون، وجبل الأكراد، ومرعش، وسيس، تتمتع بما يشبه الحكم الذاتى، ولها زعماؤها المحليون. فلما حدثت هجرات المسلمين من القفقاس إلى الأناضول بفعل القوة الروسية، تسببت هذه الهجرات فى إحداث فوضى فى مناطق الشرق، فضلا عن تواطؤ الأرمن مع القوات الروسية، مما دفع الدولة العثمانية إلى السعى لتأكيد سلطتها على تلك المناطق، ومحاولة اجتذاب زعمائها المحليين إلى حظيرة الدولة من أجل تدعيم هذه المناطق وتقويتها ضد الأطماع الروسية.

(1) عبد الحميد الثانى (السلطان)، مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ترجمة وتقديم وتعليق محمد حرب، دار القلم، ط ٤، دمشق ١٩٩٨، ص ١٢٣-١٢٤.

obeikandl.com

التداعيات الاقتصادية للبرنامج الحداثى
وسيطرة غير المسلمين على الاقتصاد فى الدولة العثمانية

كان التفاوت بين الإيرادات والمصروفات، هو أكبر المشكلات الاقتصادية التى نتجت عن برنامج الحداثة الذى جاءت به التنظيمات، وتطبيق نظام الاقتصاد الغربى القائم على النظام البنكى الربوى، وتشجيع الاستهلاك لضمان استمرار دوران رأس المال، ووضع نظام ضريبى موحد لتحقيق موارد الدولة بدلا من النظم الإسلامية.

وكان التحديث الذى تستهدفه التنظيمات، يعنى قيام الدولة بعدد من المشروعات الصناعية، والزراعية، والعمرانية، ومواكبة التطور الصناعى الأوروبى، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية التى اقترحتها عليها الدول الأوروبية لتبدو الدولة العثمانية مواكبة للتمدن الأوروبى. مثال ذلك، مشروع مد خطوط السكك الحديدية الذى استفادت فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، استفادة كبيرة من تنفيذه وتمويله.

ولتقديم برنامج سليم للإصلاح الاقتصادى فى الدولة العثمانية، كان من الضرورى أن يتعرف رجال التنظيمات على مصادر الثروة والبنية الاقتصادية للدولة العثمانية، ثم يتعرفون على القواعد العامة للاقتصاد الأوروبى، ومدى ملاءمتها للدولة العثمانية. لكن رجال التنظيمات كانوا يفتقرون إلى الخبرة بالنظم الاقتصادية الأوروبية التى اقتبسوها عن الغرب، كما فشلوا فى تقدير نفقات الدولة الحقيقية، واندفعوا إلى إضفاء مظاهر المدنية الأوروبية على الدولة العثمانية بصورة أرهقت خزانة الدولة وبما لا يتناسب مع إيراداتها.

كما أدى الإفراط فى الاتصال بمظاهر المدنية الأوروبية، أن أصبحت الحرف التقليدية عند العثمانيين، عاجزة عن إشباع الرغبات والأذواق المتنامية لتقليد الغرب، فانهارت بمرور الوقت هذه الصناعات العثمانية، وساعد على هذا الانهيار، ذلك التوسع فى استيراد المنتجات الأوروبية، خاصة بعد أن أصبح استخدام هذه المنتجات رمزا للتميز الاجتماعى بين أهالى إستانبول، مما أحدث بدوره تغييرا فى نمط الحياة الاقتصادية[1].

وأثمرت سياسة التقليد للغرب، سواء على مستوى الحكومة أو الأفراد، عجزا فى الموازنة، فاتجهت الدولة إلى عقد قروض داخلية بفوائد عالية من الصيارفة، وكانوا من الأرمن واليهود، وقروض أخرى خارجية من الدول الأوروبية، ومن ثم أصبح الاقتراض هو السمة المميزة للسياسة المالية للتنظيمات، فعقدت الدولة ستة عشر قرضا خارجيا أثناء حكم السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز، منها ستة قروض فى السنوات الخمسة عشرة الأخيرة من حكمه [2].

ومما ضاعف من الأزمة الاقتصادية فى مرحلة التنظيمات، تدفق مئات الآلاف من المهاجرين من قرى القفقاس التى اجتاحها الروس خاصة بعد حرب القرم ١٨٥٦م، ولجوئهم إلى الأراضى العثمانية فى الأناضول هروبا من المذابح، وعمليات الطرد والإبادة، التى تعرضوا لها على أيدى الروس، والتزام الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية آنذاك، بإيوائهم وإسكانهم فى عدة مناطق فى الأناضول والروملى، وقد أضاف هؤلاء المهاجرون من الجركس، والأبخاز (= الأباظة) والداغستانيين، والشيشان وغيرهم، المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة العثمانية[3].

وبموجب التنظيمات، أصبح للأوروبيين حق التجارة والتملك داخل الدولة

---

(1) أكمل الدين إحسان، إشراف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج٢، ص٦١٧.

(2) انظر، وفاء البستاوى، فكرة الإصلاح فى تذاكر أحمد جودت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ص ٨١.

(3) Bak. Bedri Habicoglu, Kafkasysdan Anadoluya Gocler,Istanbul 1993,ss93-97.

العثمانية، وتم توقيع معاهدات تجارية مع تلك الدول، حولت الدولة العثمانية إلى سوق لاستثمار رأس المال الأجنبى، وسيطر الأوروبيون على التجارة الداخلية.

وبمقتضى المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين فى الحقوق والواجبات التى نصت عليها التنظيمات، زاد تقلد الأرمن والروم للمناصب الإدارية الكبرى بالدولة، وأصبح الصيارفة الروم والأرمن، بمنزلة مستشارين ماليين للدولة، مما زاد من شأنهم وقوتهم فى المعاملات التجارية والمصرفية، وازدادت أموالهم، وأصبحوا قوة مسيطرة على الاقتصاد العثمانى(١).

كما أصبحت أقاليم الدولة العثمانية فى ظل اتفاقيات التجارة الحرة التى وقعتها الدولة العثمانية مع إنجلترا، وفرنسا، وهولندا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، سوقا رائجة للمنتجات الصناعية الأوروبية، ومصدرا لتصدير المواد الخام الزراعية والصناعية، وزادت الهجرة من القرى إلى المدن، فانهارت الحرف اليدوية التقليدية، وانهارت معها طبقة أصحاب الحرف، وكذلك طبقة الفلاحين، وتزايد اتساع المدن أضعاف مساحتها، وامتلأت بالأوروبيين الذين كونوا طبقة واسعة من رجال الأعمال طغت على العثمانيين، وبذلك اتسعت الهوة بين المسلمين وغير المسلمين، وكانت هذه ثمار النظام الاقتصادى الأوروبى الحر(٢).

كان رجال التنظيمات يفتقرون إلى الخبرة بالنظم الاقتصادية الأوروبية التى اقتبسوها عن الغرب، والتى لا تتفق مع النظام الاقتصادى العثمانى(٣). وبات واضحا أن المسلمين الأتراك لم يحققوا أدنى فائدة من البنوك والاستثمار الصناعى، وكانت الفئات التى استفادت هى الأقليات غير المسلمة من اليونانيين والأرمن واليهود، وهؤلاء حققوا ثراء فاحشا من عملهم كوسطاء للمشروعات الرأسمالية الأوروبية التى جاءت لتسيطر على الاقتصاد العثمانى وأدت بالتالى إلى زيادة نفوذ

---

(1) عبد الرحمن شرف، تاريخ مصاحبه لرى، إستانبول ١٣٤٠، ص ٦٥.

(2) جون باتريك كينروس، القرون العثمانية، ترجمة وتعليق ناهد إبراهيم دسوقى، الإسكندرية ٢٠٠٣، ص ٥٣٩.

(3) أحمد جودت باشا، التذاكر، ج١، ص ٢١.

السفراء الأجانب فى الدولة العثمانية[1] بل إن رئيس الوزراء "رهن الجمارك لدى شركة صرافة ضمانا للدائنين الأوروبيين وهو بصدد عقد قرض جديد وكبير نسبيًا من أوربا فى تلك الأثناء " ويرى جودت باشا أن "تسليم الجمارك إلى أيدى أجنبية يشبه تسليم ثغور بلاد الإسلام وحدودها إلى أعداء الأمة".

مكانة جودت باشا فى الفكر العثمانى

عاصر جودت باشا القرن التاسع عشر، وهو القرن الذى تجسدت فيه أطماع الدول الغربية الاستعمارية فى العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص، مستغلة حال التأخر المدنى والضعف العسكرى والاقتصادى الذى كان العالم الإسلامى يعانى منه فى ذلك الوقت، لتحقيق هدفها الذى ترمى إليه، وكانت الدول المسلمة تمثل محور هذه الأطماع الأوروبية سواء فى مصر والشام وشمال أفريقيا أو فى منطقتى البلقان والقفقاس.لذا كانت سياسة الدولة العثمانية فى تلك المرحلة تهدف إلى المحافظة على ولاياتها، والتصدى لأطماع دول أوروبا فى العالم الإسلامى بشكل عام.

كما عاصر جودت باشا فترة تحول العالم الإسلامى نحو العلمانية، وهى فترة حافلة بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة التى نشأت فى أوروبا، وانتقلت إلى الدولة العثمانية من خلال نفر من المثقفين العثمانيين، وأصبحت مفاهيم العلاقة بالغرب، والقومية والوطنية والمشروطية، والحرية والمساواة، والإصلاح بمضامينها الغربية تتصادم مع مدلول مرادفاتها فى الفكر العثمانى، والإسلامى. ونتج عن اختلاف مدلول هذه المفاهيم، عدد من المشكلات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية داخل العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص.

وقد أوجدت هذه المرحلة من التحول فى التاريخ والثقافة الإسلامية أزمة فكرية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية فى العالم الإسلامى مازالت مستمرة حتى

(1) جون باتريك كينروس، نفس المرجع، ص٥٤٠.

اليوم. هذه الأزمة، تتمثل فى البحث عن صيغة للتحديث لا تتصادم مع معطيات الحضارة والثقافة الإسلامية، لذا نجد أن بداية مرحلة إعادة التنظيم المدنى للدولة العثمانية أى دولة الخلافة الإسلامية، اتسمت بالازدواجية فى القوانين، والنظم، والفكر، بمعنى عدم قدرة العالم الإسلامى على الانسلاخ الكامل من مرحلة الأصالة إلى مرحلة التغريب، وأوجدت هذه المرحلة على الساحة الفكرية الإسلامية حالة من الجدل والخلاف، نقول: إنه ربما وصل إلى درجة الصراع بين أصحاب الأصالة الإسلامية، ودعاة الحداثة المدنية (= العلمانية). فشهدت هذه الفترة نمو المؤسسات والأفكار العلمانية، إلى جانب استمرار الأفكار والمؤسسات الإسلامية.

فالمشكلة العظمى التى يعيشها المسلمون منذ القرن التاسع عشر الميلادى، تكمن فى محاولة الوصول إلى صيغة تحقق لهم المواءمة فى التعامل مع هذه المفاهيم، بين موروثهم الثقافى والعقائدى، والغرب بثقافته وحضارته. وقد تدرجت مواقف المسلمين من الغرب بين اتجاهين، أولهما، الإقبال الكامل على الإنتاج الفكرى الحضارى والمادى الغربى، وهذا الزعم تبناه أولئك الذين نظروا إلى الغرب باعتباره النموذج الواجب الاتباع والتطبيق للخروج بالمسلمين من مأزقهم المعاصر والمتمثل فى تخلف النظم والشعور بالهزيمة المادية أمام الغرب. والاتجاه الآخر، تمثل فى الرفض الكامل لكل ما يأتى من الغرب الذى ارتبطت ثقافته، وفلسفاته الاجتماعية، والاقتصادية، بالمادية الكاملة. وهو ما يتعارض مع فلسفة الإسلام، القائمة على التوازن بين المادة والمعنى.

فى هذا المناخ الفكرى المندفع صوب الغرب، والمبهور به سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، اتسم فكر جودت باشا بالمواءمة بين ثقافته الفقهية الأصيلة، وانفتاحه على معطيات الثقافة الأوروبية، فهو أكثر الشخصيات العثمانية فى هذه المرحلة تعبيرا عن الثنائية التى اتسمت بها فترة التنظيمات فى مرحلتها الأولى (١٨٣٩-١٨٥٦م). فقد ارتقى فى سلك الهيئة العلمية، وفى سلك رجال الدولة، فبلغ الذروة فى الهيئتين العلمية والإدارية.

جمع جودت باشا فى فكره بين مقومات الفقيه، ورجل الدولة. ولهذا كان ذا فكر يعتمد على المواءمة بين الشريعة، والاستفادة من معطيات المدنية الأوروبية الحديثة فى العلوم والإدارة، بشرط ألا تتعارض مع القواعد الإسلامية العامة، التى تمثل جوهر الدولة العثمانية وأساسها.

وعندما أصبح رئيسًا لديوان الأحكام العدلية المكلف بوضع القوانين الجديدة للدولة، والتى تتناسب مع المرحلة التى ولجتها بإعلان التنظيمات، اهتم جودت بالتوازن والوسطية بين القديم والجديد، وبين التقليدى والحديث، لاعتقاده أن الإسلام يملك من مبادئ الحكم والإدارة ما يكفل للدولة النهوض من عثرتها، كما أن المدنية الغربية لديها من أسباب القوة ما يمكن أن تستفيد منه الدولة العثمانية بدون أن تتخلى عن هويتها، ومن هذا المنطلق الفكرى عارض فكرة استلهام القوانين الفرنسية فى التشريع للدولة العثمانية، وقام بوضع أول قانون مدنى مستنبط من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو القانون المعروف باسم "مجلة الأحكام العدلية".

كان جودت باشا ضد أى تغيير أو إصلاح يتصل بأصول القيم العثمانية، ويرى أن إصلاح الدولة العثمانية ينبغى أن يتم فى إطار الشريعة والتكوين الإسلامى للدولة، مع الاستفادة من التقدم العلمى الذى حققته أوروبا، والاستفادة من منجزات الحضارة الأوروبية المادية، دون قيمها وأسسها الفكرية والثقافية. وأن تستفيد من النظم العسكرية والإدارية، التى هى مصدر قوة الغرب لتطوير مؤسساتها العسكرية والإدارية، لكن بما يناسب أصولها، ولا يتعارض مع الشرع. وأنه من الضرورى، أن يتمسك رجال الدولة بالمحافظة على العرف والتقاليد، بوصفها ضوابط لا يمكن تجاهلها.

فالإصلاح عند جودت باشا، لا يعنى هدم أسس الدولة التى قامت عليها، إنما يجب أن يتم الإصلاح دون المساس بالجوهر الإسلامى للدولة العثمانية. فالدولة العثمانية فى رأيه كانت فى حاجة إلى الإصلاح فى إطار قواعدها، ونظمها المستمدة

من تراثها، وهويتها الإسلامية، وليست فى حاجة إلى إعادة بناء على الأسس الجديدة المستمدة من النظم، والقوانين الغربية التى يفكر رجال التنظيمات فى تطبيقها.

لقد أدرك جودت باشا أن الغرب متفوق على الدولة العثمانية فى ميادين العلوم، والتقنية، والإدارة، وأن الدولة العثمانية لكى تخرج من تخلفها، لابد أن تستفيد من منجزات الحضارة الأوروبية فى هذه الميادين، لكن هذه الاستفادة يلزم أن تقوم على الاختيار، والانتقاء وليس بشكل كلى. فهو يرفض اقتباس النظم والمؤسسات الأوروبية كاملة، وما يتعارض منها مع الشريعة، ولا يتفق مع أسس الدولة العثمانية. ورغم تأييده للتنظيمات فى مرحلتها الأولى قبل ١٨٥٦م، فإنه انتقد بشدة إفراط رجال الدولة فى التمادى فى الأخذ عن الغرب. بل إنه وقف معارضا للمعجبين بالفلسفة الفرنسية المادية، والعلوم الطبيعية التى تنطوى على الأفكار الإلحادية.

أما على الصعيد السياسى، فيرى جودت باشا، أن مفهوم الدولة فى الإسلام أرقى وأشمل من مفهومها لدى الغرب، وأن الدولة التى تتبع القواعد والشروط التى نص عليها الإسلام فى الحكم والإدارة، يمكنها أن تحقق أسس الحرية التى لا تتعارض مع العدل والحق، وأن تمثل ضابطا للحكومة المطلقة، وأن النظام المشروطى أى الدستورى لا يتلاءم من بنية الدولة العثمانية، ذلك لأن الدولة الإسلامية لها دستورها وقانونها الأساسى، وهو الشرع. ولا حاجة بها إلى دستور مأخوذ من قيم ومفاهيم الحضارة الأوروبية.

كما أن الخلافة الإسلامية هى مصدر قوة العثمانيين وغيرهم من الشعوب الإسلامية، فالإسلام وحده هو الرابطة التى تجمع العرب والأكراد والبوشناق والألبان فى وحدة كالجسد الواحد، وهذه الوحدة الإسلامية هى السبيل الوحيد لمجابهة أعداء المسلمين حيث تتخطى الوحدة حدود الجنسية واللغة، حينئذ يكون الجهاد جهادا فى سبيل الله. حين يجتمع جنود المسلمين من كل الأعراق على قلب رجل واحد، لمقاتلة أعدائهم فى أى مكان خارج حدودهم. وهى الفكرة التى

تبلورت فى سياسة الدولة العثمانية فى زمن السلطان عبد الحميد الثانى فى اتجاه إحياء الوحدة الشعورية بين المسلمين داخل الدولة العثمانية وخارجها من خلال رابطة الخلافة الإسلامية، وسياسة الجامعة الإسلامية.

بلور جودت باشا فكرته حول الجامعة الإسلامية، فى أهمية التقارب السنى الشيعى سياسيا لتحقيق "وحدة المسلمين ضد تغلب وتحكم دول النصارى"، كما أن الوحدة الإسلامية يجب أن تعلو وتتقدم على أى اختلافات قومية فى العالم الإسلامى، فبها تتحقق قوة المسلمين، وأن تأثير الوحدة الإسلامية فى نفوس المسلمين أقوى وأعمق من تأثير القومية."فالمسلمون إنما يقاتلون بدافع الفتح أو الشهادة ونصرة الدين المبين، وهى مفاهيم تلقن لهم منذ نعومة أظفارهم، وتصبح الدافع لتحملهم معاناة القتال بصبر وجلد، وهذه الدوافع المعنوية عند المسلمين هى السبب فى شدة بأسهم وتجلدهم فى ميدان القتال".

أما مفهوم الوطن والقومية فيقول جودت باشا، إنه "مفهوم غريب على المجتمع الإسلامى، وهو مفهوم نشأ فى الغرب بعد انتهاء عصر الإقطاع، لخلق رابطة يلتف حولها الأوروبيون، ويقوم لديهم مقام مفهوم الغيرة الدينية الذى يلتف حوله المسلمون. وكان الأوروبيون يلقنون مفهوم الوطن لأطفالهم منذ الصغر. بينما كلمة الوطن عند المسلم إنما تعنى فقط موطنه ومسقط رأسه. وعلى فرض أن مفهوم الوطن قوى عند المسلمين بمرور الوقت واكتسب من القوة ما عند الأوروبيين، لكن غيرتهم على الوطن لن ترق أبدا إلى مستوى الغيرة على الدين".

لم يثق أحمد جودت باشا فى الدول الأوروبية وسياستها نحو الدولة العثمانية، فهى لا يمكن لها أن تعمل لمساعدة الدولة العثمانية، فهذه الدول مجتمعة تعمل على إضعاف الدولة العثمانية، وإثارة المشكلات حولها داخليا وخارجيا، فإنكلترا رغم تظاهرها بمساعدة الدولة، فإنها فى الحقيقة تعمل على إضعاف قوتها عن طريق إثارة الأرمن ضدها، أما روسيا فهى دائمة السعى للثأر من الدولة العثمانية خاصة بعد حرب القرم، أما النمسا فلها أطماعها فى منطقتى البوسنة والهرسك، وهذا ما يدفعها إلى تأييد المتمردين فيها ضد الدولة.

من منطلق هذا الفهم لسياسة أوروبا تجاه الدولة العثمانية، يرى جودت، أنه عند إصلاح الولايات العثمانية، يجب أولا النظر إلى مصلحة الدولة العثمانية العليا بالدرجة الأولى، دون الالتفات إلى مصالح الدول الأوروبية التى تتعارض مع مصلحة الدولة، وفى الوقت نفسه، ينبغى عدم إفساح المجال أمام تلك الدول، للتدخل فى الإجراءات التى تتخذها الدولة العثمانية فى سبيل إصلاح ولاياتها.

فنظام الإدارة فى الدولة العثمانية يتكئ على أعمدة ثلاثة مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وهى الهيئة العلمية ويمثلها شيخ الإسلام، والهيئة الإدارية ويمثلها الصدر الأعظم، والهيئة العسكرية، ونهضة الدولة تتحقق بقدر ما يتحقق الانتظام والاتساق الكامل بين هذه الهيئات الثلاث. وعندما ضعفت الهيئة العلمية نتيجة الضعف الذى أصاب المدرسة العثمانية، فى الوقت الذى تزايدت فيه قوة الهيئة الإدارية، اختل نظام الدولة. ذلك لأن ترابط وانتظام وتكامل هيئات الدولة الثلاث هو الضمان لحسن سيرها.

******

obeikandl.com